مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩٠٨٢

الأربعاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سباس	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد شنغ جيشنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيدة أوبونغ – نتيري
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيدة توروبيتيتش
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2022/446)

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/448)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2022/446)

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/448)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/517، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/446، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي، والوثيقة S/2022/448، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الصين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا دون معارضة وامتنع عضوان عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب فرنسا بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

والحالة في مالي هشة. وانعدام الأمن آخذ في الازدياد، والمدنيون هم الضحايا الرئيسيون. إن مهمة أصحاب الخوذ الزرقاء، شأنها شأن مهمة القوات المسلحة المالية، مهمة صعبة. ولا يزال البلد بحاجة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وخلال المفاوضات، استمعت فرنسا بعناية إلى مواقف كل عضو من أعضاء المجلس ومالي. ونأسف لامتناع أعضاء عن التصويت، بطبيعة الحال، لأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تحتاج إلى دعمنا بالإجماع. بيد أنه لكي تتمكن البعثة من الاضطلاع بمهمتها، يجب على السلطات الانتقالية المالية أيضا أن تتحمل مسؤولياتها. ويتضمن القرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢)، الذي اتخذناه من فورنا، ثلاث رسائل أود أن أبرزها.

يجب التغلب على العقبات التي تعترض عمل البعثة وتناوب الوحدات. ويجب ضمان حرية التنقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لأن ذلك شرط مسبق لفعاليتها. ويجب وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولم ترتكب هذه الانتهاكات من جانب الجماعات الإرهابية فحسب، بل ارتكبتها أيضا عناصر من القوات المسلحة المالية إلى جانب مرتزقة مجموعة فاغنر. ويجب أن تكون البعثة قادرة على الوصول إلى المناطق المتضررة من أجل الاضطلاع بولايتها ونشر تقارير فصلية عن حقوق الإنسان. ويجب تقديم مرتكبي الانتهاكات إلى العدالة.

وأخيرا، يحيط مجلس الأمن علما بالإعلان الوارد في القرار عن تمديد الفترة الانتقالية لمدة سنتين. ويدعو النص أيضا مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى مواصلة مناقشاتهما من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن العودة إلى النظام الدستوري وإجراء الانتخابات. ونأمل أن يساعدنا مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي سيعقد في ٣ تموز/يوليه على إحراز تقدم في ذلك الصدد.

وندعو إلى الاستئناف المبكر لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي يواجه حالة جمود منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١. وما زلنا مقتنعين بأن الاتفاق هو الإطار المناسب لضمان تحسن دائم في الحالة في مالي.

وفي ذلك السياق، تأمل فرنسا أن يوفر لنا الاستعراض الاستراتيجي للأمين العام، المقرر إجراؤه في غضون ستة أشهر، تحليلا متعمقا للظروف التي يمكن فيها للبعثة أن تضطلع بولايتها وأن تستخلص الاستنتاجات المناسبة.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت الولايات المتحدة مؤيدة للقرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢) بتقديم الدعم الحاسم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى شعب مالي لمدة عام آخر.

ونحن ممتنون لفرنسا على مشاركتها الجماعية بوصفها القائمة بالصياغة بشأن هذا القرار الهام. ومع ذلك، نأسف لأن عضوين من أعضاء المجلس امتنعا عن التصويت ووقفا في طريق اعتماد مجلس الأمن بالإجماع لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي اليوم، وهي بعثة تحظى باعتماد بالإجماع كل عام منذ إنشائها في عام ٢٠١٣.

ونعتقد أنه كان من المهم التصويت تأييدا لهذا التجديد حتى تتاح للحكومة الانتقالية في مالي فرصة متجددة للعمل مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة وحماية المدنيين. ونأمل أن نرى الحكومة الانتقالية في مالي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تتوصلان إلى اتفاق بشأن آلية رصد قوية ذات معايير ملموسة للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية.

وقد صوتنا أيضا مؤيدين للقرار لأنه يدين بشدة الزيادة المقلقة في الانتهاكات والتجاوزات ضد المدنيين، ويدعو مرة أخرى جميع الأطراف إلى الكف عن ارتكاب أي انتهاك أو إساءة أو التحريض على ذلك. ويشمل ذلك الجماعات المسلحة الإرهابية والقوات المسلحة المالية ومجموعة فاغنر المدعومة من الكرملين.

ومن خلال هذا التصويت الهام، جدد المجلس الولاية الحاسمة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي المتمثلة في رصد حالة حقوق الإنسان في مالي والتحقيق فيها والإبلاغ عنها علنا وحماية المدنيين من المزيد من الهجمات. ويبعث القرار برسالة واضحة مفادها أنه يجب احترام حرية تنقل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لكي تتمكن من القيام بعملها.

وعلى هذا المنوال، أيدنا تجديد هذه الولاية لأن القرار يدعو أيضا الحكومة الانتقالية إلى احترام اتفاق مركز القوات وإنهاء القيود المفروضة على رحلات البعثة الجوية وتحركاتها. وأود أن أشدد على ضرورة أن تسمح السلطات المالية فورا بالوصول إلى موقع المجزرة المبلغ عنه والمقابر الجماعية في مورا وجميع المواقع الأخرى التي أبلغ عن وقوع هجمات ضد المدنيين فيها.

والأهم من ذلك، أن القرار ينهي بوضوح جميع أشكال الدعم الذي تقدمه البعثة إلى قوات الدفاع والأمن المالية. كما يجب أن يمتثل الدعم الذي تقدمه البعثة لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في جميع مراحل العمليات، وضمان امتثال المستفيدين لاتفاق مركز القوات وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢)، الذي

قدمته فرنسا، بشأن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تؤدي دورا هاما في تحقيق الاستقرار في البلد.

وقد سعينا إلى التعبير عن آرائنا خلال المفاوضات بشأن مشروع القرار ولكننا نرى من المهم أن نكررها علنا اليوم.

ونعتقد اعتقادا راسخا بأن اللغة الاقتحامية للقرار بشأن ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان لن تعزز ممارسة الشعب المالي لحقه السيادي في حماية مواطنيه والتحقيق في الحوادث. وباماكو ملتزمة بذلك بشكل حقيقي. ويساورنا القلق من أن القرار يمكن أن يستخدمه أولئك الذين لا يشعرون بالرضا عن النهج المستقل للحكومة الانتقالية إزاء السياسة الخارجية للإضرار بسمعتها.

وقد أصبح استمرار زملائنا الغربيين في تغذية مجلس الأمن بقصص كاذبة عن أنشطة روسيا المدمرة المزعومة في مالي أمرا عاديا لدينا. وهم لا يريدون أن يسمعوا منا أو من زملائنا الماليين، الذين شكروا روسيا مع آخرين في هذه القاعة على مساعدتها الثنائية في مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، لم نسمع أي شكاوى عنا من شركاء أفارقة آخرين.

ومع ذلك، هناك شيء آخر كان مفاجأة لنا، وهو أن مالي منخرطة في كفاح صعب ضد الإرهاب. ففي كل شهر، يقتل مئات المدنيين وعشرات من حفظة السلام على أيدي المتطرفين هناك. وتجد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي صعوبة متزايدة في الوفاء بولايتها في مواجهة التهديدات الأمنية المتزايدة التي نتجت عن جملة أمور منها انسحاب القوات الفرنسية.

ومع ذلك، فبالنسبة لزملائنا الغربيين، تتلاشى جميع هذه التحديات الرهيبة شيئا فشيئا عندما يتعلق الأمر بالمساعدة الروسية لهذا البلد الأفريقي. وبدلا من العمل على كفالة جعل مساعدتنا للماليين أكثر فعالية، وبالتالي حل الخلافات الإقليمية القائمة بدلا من مفاقمتها، يفضل زملاؤنا الغربيون التركيز على مسائل لا تمت بصلة لأولويات بعثة الأمم المتحدة أو بأولويات مالي نفسها في هذا الصدد. وهذا يثير التساؤل عن دوافعهم الحقيقية فيما يتعلق بأنشطة البعثة.

وعلى الرغم من الضغوط الخارجية المفروضة عليهم، فإننا واثقون من أن الأمم المتحدة وقيادة البعثة ستظلان محايدتين ولن تعملا إلا لمصلحة الشعب المالي وستحلان جميع المسائل التي تنشأ من خلال المشاركة البناءة مع سلطات البلد المضيف.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما يجتمع مجلس الأمن لتحقيق هدفه المتمثّل بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، نود أن نشيد بحفظة السلام والمدنيين الذين لقوا حتفهم في الهجمات الإرهابية الأخيرة وأن نؤكد من جديد التزامنا بتحسين ولاية البعثة بغية توفير حماية أفضل لأرواح موظفي الأمم المتحدة والماليين.

وقد أتاحت لنا عملية التجديد فرصة لاتخاذ خطوة إلى الأمام في ذلك الاتجاه، فضلا عن السعي إلى إدخال تحسينات أخرى على أحكام القرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢). وتأسف البرازيل لضياع فرصة من هذا القبيل فيما يتعلق بتغير المناخ، ولا سيما فيما يتعلق بالطريقة التي تربط بها الصيغة الحالية بين تغير المناخ والأمن. ومن الأمور التي ينبغي إدراكها بها أن العوامل البيئية والظواهر الجوية القصوى قد تؤثر تأثيرا ملموسا على الظروف في الميدان، مما قد تترتب عليه آثار ضارة غير مباشرة محتملة على حالة عدم الاستقرار القائمة.

ومع ذلك، وحسب فهمنا للأمر، فإن الإشارة إلى الأمن في إحدى فقرات الديباجة، الفقرة الثامنة عشرة من الديباجة، توحي بوجود علاقة سببية مباشرة بين تغير المناخ والنزاع العنيف. ونرى أن ذلك لا يتسق مع تقييم الأسباب الملموسة للنزاع في مالي، فضلا عن النتائج العامة لتقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ فيما يتعلق بالآثار ومواطن الضعف المرتبطة بتغير المناخ.

فالأسباب الجذرية للنزاع والإرهاب في مالي أسباب سياسية واجتماعية واقتصادية في طبيعتها. ولذلك، إن الأحداث المناخية،

وعلى الرغم من آثارها من حيث التأثير على حالة عدم الاستقرار القائمة في البلد، ليست هي سبب النزاع في مالي. ولذلك، نأسف للاحتفاظ بالنص في الصيغة التي تنطوي على وجود ارتباط تلقائي بين المناخ والأمن، الأمر الذي يفتقر إلى أساس علمي ولا يعكس طبيعة النزاع بشكل كاف.

السيد شنغ جيشنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ما فتئت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تعمل بلا كلل لتحقيق صون السلام والاستقرار في مالي لسنوات عديدة. وفي ذلك الصدد، بذلت البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة جهودا هائلة أيضا، تشيد بها الصين. وتؤيد الصين تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وتأمل في أن تواصل البعثة الاضطلاع بدور بناء في تحسين الحالة في الميدان. ونتعهد بمواصلة دعمنا لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والممثل الخاص للأمين العام في عملهما.

ومع ذلك، يجب أن نلاحظ أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. والمهمة الرئيسية للبعثة هي مساعدة حكومة مالي على تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي واستعادة سلطة الدولة في الشمال. وينبغي أن يظل ذلك أولوية عليا. وينبغي للبعثة، لدى اضطلاعها بولايتها في مجال حقوق الإنسان، أن تتواصل مع حكومة مالي وأن تتعاون معها تعاونا وثيقا وأن تستمع بعناية إلى آرائها. ويولي القرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢) أهمية مفرطة لقضايا حقوق الإنسان ويبالغ في التأكيد على ولاية البعثة المتصلة بحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، فهو بعيد عن الواقع في الميدان ولا يجسد الاحترام الكامل لملكية الحكومة المالية. ولذلك، امتنعت الصين عن التصويت على القرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢).

فالحالة الأمنية في مالي معقدة وخطيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود الحكومة المالية لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار، مع احترام حق مالي في الاضطلاع بالتعاون الأمني الخارجي بصورة مستقلة. وقد أصبح أمن أصحاب الخوذ الزرق الملحقين بالبعثة مصدر قلق رئيسيا. وفي هذا الشهر وحده، شُنت ضدهم هجمات مميتة كثيرة، وهو ما نجده محزنا للغاية. ويساور البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة القلق عموما إزاء المخاطر الأمنية التي تتعرض لها البعثة نتيجة لانسحاب القوات الأجنبية. وعندما تجري الأمم المتحدة تقييما شاملا لعمل البعثة في المرحلة المقبلة، ينبغي لها أن تحدد بعناية المخاطر ومواطن الضعف المعلقة في سياق أمن حفظة السلام وأن تتخذ تدابير فعالة.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب المملكة المتحدة بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وأشكر زملائنا الفرنسيين على عملهم الدؤوب بوصفهم القائمين بالصياغة.

وتضطلع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بدور رئيسي في المساعدة على بناء سلام طويل الأجل في مالي. ويجري تجديد الولاية في سياق سياسي وأمني صعب بشكل خاص في مالي. وتواجه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي نفسها تحديات كبيرة. وتحد القيود التي تفرضها السلطات المالية من قدرة البعثة على حماية المدنيين ورصد الزيادة الأخيرة في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها. وهذا يعرض للخطر سلامة وأمن حفظة السلام والمدنيين على حد سواء.

وفي هذا السياق، كانت المملكة المتحدة تفضل زيادة التركيز على حقوق الإنسان وحرية التنقل في القرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢). ومع ذلك، فإن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لديها ولاية واضحة لإجراء تحقيقات في مجال حقوق الإنسان وتقديم تقارير سريعة وعلنية. ويجب احترام ولايتها، وندعو السلطات المالية إلى وقف جميع القيود والتمسك باتفاق مركز القوات. ومن الأهمية بمكان أن يظل مجلس الأمن على علم بالعراقيل التي تعترض اضطلاع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بولايتها. دة في القرار فيما يتعلق بتقديم التقارير.

وإزاء الادعاءات التي وجهت ضد قوات الدولة وأفراد مجموعة فاغنر، نرحب بالشروط المعززة التي ستحصل قوات الدفاع والأمن المالية بمقتضاها على الدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وذلك لكفالة عدم إساءة استخدام ذلك الدعم. ونظرا لحجم التحديات التي تواجهها مالي والبعثة، فإننا نؤيد إجراء الأمم المتحدة استعراضا، ونتطلع إلى تقييمه ما إذا كانت البعثة ستحتاج إلى إجراءات للتكيف من أجل كفالة نجاحها في المستقبل وماهية ذلك التكيف.

وأخيرا، تأمل المملكة المتحدة أن تتمكن البعثة من مواصلة تقديم الدعم الفعال نحو تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في مالي. وتقع المسؤولية الآن على عاتق السلطات المالية للوفاء بما أعلنته من التزامات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وبإجراء عملية التحول السياسي في الوقت المناسب بالاتفاق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبكفالة حرية البعثة في التنقل.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لأشرح موقف الهند من القرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢).

لا يزال الإرهاب يشكل التهديد الأخطر على الإطلاق للسلام والأمن في مالي ومنطقة الساحل. ونشكر الوفد الفرنسي، واضع المسودة الأولى، على أخذه في الاعتبار اقتراحنا الذي يدعو إلى تعزيز الصياغة المتعلقة بالإرهاب وبالحاجة الملحة إلى مواجهة ذلك التحدي.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإرهاب وتوفير الأمن للسكان على عاتق السلطات المالية. ويتعين على حفظة السلام التابعين لبعثة الأمم المتحدة في مالي أن يدعموا السلطات المالية المعنية في مكافحة الجماعات الإرهابية.

بيد أنه لا يجوز تكليف حفظة السلام التابعين للبعثة بالاضطلاع بعمليات مكافحة الإرهاب. وما يرد في القرار من عبارات غامضة – من قبيل الصياغة التي تشير إلى موقف صارم، واتخاذ تدابير قابلة للتكييف ومرنة ومحكمة واستباقية لحماية المدنيين، وتعزيز متانة وضع البعثة – قد يضع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان في وضع غير مؤات.

وينبغي أن يكون تفسير مهام حفظ السلام محددا تحديدا جيدا وأن يكون له أساس قانوني متين، بما لا يفسح المجال لتفسيرات مبتدعة. وبالإضافة إلى ما سبق، ينبغي أن تعالج مسألة تغير المناخ معالجة شاملة من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ووفقا لأحكامها ومبادئها، وكذلك من خلال اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ولا يجوز إقامة صلة مصطنعة بين تغير المناخ والمسائل المتصلة بالأمن بدون أي أساس علمي متين.

وتحتاج مالي إلى الدعم المستمر من قبل شركائها الثنائيين والدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لسد أوجه النقص في قدرات القوات. ونؤكد من جديد التزامنا بمساندة مالي في سعيها لتحقيق السلام الدائم والاستقرار والأمن.

السيدة نغيما ندونغ (غابون) (*تكلمت بالفرنسية*): لقد صوتت غابون مؤيدة لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في ضوء شواغلنا حيال الحفاظ على توافق الآراء بشأن مسألة أفريقية ما وبغية تمكين البعثة من العمل في ظل أفضل الظروف الممكنة.

ومع ذلك، لا نعتقد أن الولاية تلبي التطلعات الرئيسية لشعب المالي. إن مالي تمر بمنعطف حرج في تاريخها ولا بد أنها تتصدى لتحديات أمنية كبرى، وهي في الوقت نفسه تقاتل الجماعات المسلحة وتتصدى للهجمات العنيفة المتكررة التي يشنها الإرهابيون. ونحن على قناعة بأن شعب مالي في هذه المرحلة يحتاج إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي، بدلا من وابل الإهانات والتحذيرات التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة في الميدان.

ونأسف أيضا لرفض الطلب الذي قدمته مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن – غابون وغانا وكينيا – من أجل التزام أكثر حزما يكفل حماية المدنيين ومكافحة آثار تغير المناخ، وهو الأمر الذي يؤثر بلا شك على شعب مالي ونمط حياته.

إن القرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢)، الذي يركز فقط على حقوق الإنسان، لا يخدم مصالح شعب مالي، وإنما كما هو الحال في كثير من

الأحيان، لا يحقق سوى مصالح الدول الأجنبية. فالقرار لا يعزز التزام الأمم المتحدة بمواصلة دعم مالي على دربها الطويل نحو استعادة السلام والاستقرار.

وأخيرا فإن القرار ينتهك سيادة مالي. فهو لا يأخذ في الحسبان الجهود التي تبذلها قوات الدفاع المالية في سبيل أداء واجبها السيادي في الذود عن أراضيها في ظروف غالبا ما تكون صعبة. ونرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي مراجعة أهدافه وأولوياته في مالي والتركيز فقط على مصالح شعبها.

السيدة أوبونغ – نتيري (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): منذ تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في العام الماضي، حدثت عدة تطورات في البلد على الجبهات السياسية والأمنية والإنسانية. ولذلك انخرطنا في المفاوضات بشأن تجديد الولاية على أمل أن يكون هناك إدراك واسع النطاق لضرورة كفالة أن العناصر الجديدة الواردة تجسد الواقع الحالي وتجعل البعثة في وضع يمكنها من التغلب على التحديات المعروفة من أجل زيادة قدرتها على الوفاء بالاحتياجات الأمنية لمالي.

وقد أقبلنا أيضا على المفاوضات بنية السعي إلى تعزيز التعاون بين السلطتين المضيفتين والبعثة من خلال الدعوة إلى نص بنَّاء أكثر تركيزا وتوازنا.

ولئن اعترفنا بالمشاركة البناءة من جانب جميع الوفود، وبالجهود التي بذلها واضع المسودة الأولى من أجل التوصل إلى نص متوازن، فإننا نشعر بالأسف لأن النص لا يعبر تماما عن شواغلنا، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان والمناخ والأمن.

وعلى الرغم من الشواغل التي ذكرتها، فإن وفد بلدي على يقين تام من أن السلام الذي يتوق إليه شعب مالي الطيب لا يمكن تحقيقه أو استمراراه بدون وجود البعثة. والقوات الباسلة في الميدان التي تعمل تحت قيادة البعثة ملتزمة أيضا بدعم الجهود الرامية إلى إرساء السلام في مالي. وبالتالي، وبروح من الرغبة في التوافق، صوتت غانا مؤيدة تجديد هذه الولاية البالغة الأهمية.

ونعتقد أن الطلب الموجه إلى الأمين العام في الفقرة ٥٨، والذي يدعوه إلى أن يقدم في موعد أقصاه ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣ تحليلا مفصلا عن التحديات السياسية والأمنية التي أثرت على قدرة البعثة على تنفيذ ولايتها، وتقييما بشأن التعاون مع السلطات المضيفة والقيود المفروضة على الحركة، من بين أمور أخرى، سيساعد على تحديد الشواغل وإثراء وجهات النظر بشأن سبل تعزيز جهود البعثة الرامية إلى معالجة الحالة الأمنية في مالي.

السيدة تورويتيتش (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت كينيا مؤيدة للقرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢) انطلاقا من إيمانها بأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تؤدي دورا رئيسيا في ذلك البلد. وقد لاحظنا أيضا تحسنا عاما في القرار مقارنة بمشروعه الأصلي.

ومع ذلك، فإن التهديدات الأمنية المتزايدة التي تشكلها العمليات الإرهابية، فضلا عن الافتقار إلى الموارد الكافية، تعرض مالي لصعوبات في تأمين حدودها بموارد محدودة جدا. وتؤمن كينيا أيضا بأن وجود حكومة شرعية في مالي لا يزال أساس تهيئة الظروف اللازمة لاتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الإرهاب والتمرد. كما أن الآثار المتفاقمة لتغير المناخ، التي تؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي والفقر والنزوح في مالي، تشكل أيضا شاغلا رئيسيا لنا.

ولذلك كنا نفضل أن يركز القرار تركيزا أقوى على دعم مالي بشكل إيجابي في جهودها الرامية إلى إعادة بناء ديمقراطيتها، وحماية المدنيين، ومواجهة آثار تغير المناخ، بما يجسد الوضع والاحتياجات في الميدان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألبانيا.

توجه ألبانيا الانتباه إلى الوضع الأمني المتدهور والحالة الإنسانية المزرية في مالي. ونشكر فرنسا، بصفتها واضعة المسودة الأولى، على دورها القيادي في المفاوضات الصعبة بشأن تجديد ولاية البعثة.

ونعرب عن تأييدنا التام لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الولاية لمدة عام واحد

ونرى أن القرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢) يمنحها الولاية اللازمة لمساندة مالي وشعبها. ومما لا شك فيه أن الحالة الأمنية في مالي لا تزال معقدة وتحيق بها تحديات متزايدة بسبب وجود أفراد عسكريين أجانب.

إن الزيادة الحادة في الآونة الأخيرة في انتهاكات حقوق الإنسان تبعث على القلق البالغ. ونحث القوات المالية على التقيد بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في تنفيذ العمليات العسكرية. ويجب ضمان حرية التنقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من أجل تنفيذ ولايتها بالكامل. وقد تؤثر أي قيود على فعالية البعثة في الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها.

وأخيرا، نشجع السلطات المالية على العمل بشكل بناء مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووضع جدول زمني انتقالي لإجراء الانتخابات والعودة إلى النظام الدستوري.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كونفورو (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): تحيط حكومة جمهورية مالي علما بالقرار ٢٦٤٠ (٢٠٢٢)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لسنة إضافية. لعل الأعضاء يتذكرون أن حكومة مالي أعربت عن تأييدها لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مُعربة بوضوح عن توقعاتها وتحفظاتها القوية فيما يتعلق بالولاية الجديدة.

بيد أن حكومة مالي تأسف لأن بعض أقوى تحفظاتها قد تم تجاهلها ببساطة في الصيغة النهائية للقرار الذي صوت عليه مجلس الأمن. وتكرر حكومة مالي معارضتها الشديدة لحرية تنقل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي في تنفيذ ولايتها في مجال حقوق الإنسان.

وكما يدرك الأعضاء جيدا، فإن مالي تتعاون دوما بحسن نية مع بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها في عام ٢٠١٣. لكن تحركات البعثة لا يمكن أن تتم إلا بموافقة السلطات المالية المختصة، تمشيا مع مبدأ احترام سيادة مالي، وكذلك لأسباب تتعلق بالتنسيق والأمن. وبالمثل، فإن مالي ليست في وضع يمكنها من ضمان حرية التنقل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بغية إجراء التحقيقات دون موافقة مسبقة من الحكومة.

وبالتالي، لا تعتزم مالي تنفيذ أحكام القرار تلك، على الرغم من اعتمادها من جانب مجلس الأمن. وعلى أية حال، تعتقد حكومة مالي أن المسؤولية الرئيسية عن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان تقع على عاتق السلطات المالية. ودور البعثة هو تزويدها بالمساعدة اللازمة في هذا الصدد. وليس من المفترض فيها أن تحل محل حكومة مالي.

ويدعو وفد مالي مجلس الأمن إلى السماح لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي بتكريس نفسها للمهام ذات الأولوية التي نُشرت من أجلها في بلدي، وهي دعم استعادة الأمن وسلطة الدولة في جميع أنحاء أراضينا الوطنية، وهو شرط أساسي لتحسين حماية السكان وممتلكاتهم.

ويتوقع شعب مالي من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أن تسهم في البحث عن حلول دائمة للتحديات التي تواجهها مالي. إنه لا يريد أن تصبح بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي جزءا من المشاكل في بلدنا، ولا يريد أن تستخدم حقوق الإنسان لأغراض سياسية خفية.

وبالنيابة عن حكومة مالي، أود أن أشكر روسيا والصين على امتناعهما عن التصويت على القرار.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على امتنان شعب مالي وحكومته للأمم المتحدة على دعمها المستمر لجهودنا الرامية إلى إنهاء الأزمة. وأشيد بذكرى جميع ضحايا الأزمة المالية – المدنيين والعسكريين على حد سواء، الماليين والأجانب – الذين فقدوا أرواحهم في بلدي.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥.